

**ملخص لأبرز التحليلات والتقارير الصادرة
في مواقع البحث والصحف الأجنبية
تقرير**

٤ - مارس - ٢٠٢٣

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

**تحت الضغط: الحوثيون يستهدفون الحكومة اليمنية
بحرب اقتصادية**

**المملكة العربية السعودية والإمارات العربية
المتحدة. خلافات حول النفط واليمن**

**على الرغم من هدوء العنف، إلا أن الأزمة
الإنسانية في اليمن لا تزال خانقة**

تحت الضغط: الحوثيون يستهدفون الحكومة اليمنية بحرب اقتصادية

معهد الشرق الأوسط

إبراهيم جلال



حتى في الوقت الذي يواصل فيه المتمردون الحوثيون المدعومون من إيران محادثات القنوات الخفية مع المملكة العربية السعودية، حيث تتطلع الرياض إلى خفض كبير للتصعيد في الأسابيع المقبلة، صعدوا أيضا الضغط على الحكومة المعترف بها دوليا (ROYG). وفي ١٦ فبراير ٢٠٢٣، أصدر سفراء الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة بيانا مشتركا يدين هجمات الحوثيين بطائرات مسيرة على البنية التحتية اليمنية الحيوية، مشيرين إلى أن "اليمن يمتلك موارد طبيعية تمكنه من تلبية احتياجات مواطنيه إذا كان قادرا على استئناف تصدير النفط والغاز، دون التعرض لهجوم من قبل الحوثيين".

أهداف الحوثيين

حذر الحوثيون في وقت سابق الحكومة وشركات النفط من أنهم سينفذون مثل هذه الهجمات ما لم يحصلوا على حصة من عائدات النفط و/أو تبدأ الحكومة في دفع رواتب المسؤولين المدنيين والعسكريين والأمنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، بمن فيهم أعضاء الميليشيا. تتمثل أهداف الحوثيين في ثلاثة. الأول هو استنفاد الموارد المالية للحكومة، وزيادة إضعاف سلطتها الهشة بالفعل، وزيادة عجز ميزانيتها، وتعميق الاضطرابات الاجتماعية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. والثاني هو إجبار الحكومة، مع استمرار المحادثات السعودية الحوثية عبر عمان وغيرها من الوسائل، على إعادة النظر في مطالب الحوثيين الحالية، حتى لو كانت الحكومة تفتقر إلى الوسائل اللازمة للقيام بذلك. والثالث هو جعل الحكومة غير ذات صلة بشكل متزايد حتى يتم تلبية جزء من مطالبهم في المحادثات مع المملكة العربية السعودية.

وفي منتصف فبراير ٢٠٢٣، في محاولة لتطوير الثقة من خلال تدابير بناء الثقة، سمح التحالف الذي تقوده السعودية والحكومة اليمنية بدخول سلع تجارية إضافية، بما في ذلك الحديد، إلى ميناء الحديدة، ورسو العديد من سفن الوقود في ميناء رأس عيسى (شمال الحديدة) لأول مرة منذ أكثر من خمس سنوات، والتدفق مستمر لسفن الوقود إلى ميناء الحديدة، بعد أن استوفت تدابير آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش (UNVIM) التي تتخذ من جيبوتي مقرا لها. ووفقا لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، أمضت سفن الطعام يوما في المتوسط في منطقة احتجاز التحالف (CHA) في يناير ٢٠٢٣، أي أقل بنسبة ٦٣٪ من الوقت الذي قضته في يناير ٢٠٢٢. وفي الوقت نفسه، أمضت سفن الوقود في المتوسط ٤,٣ أيام في منطقة احتجاز التحالف (CHA)، بانخفاض ٩٠٪ عن مستويات يناير ٢٠٢٢. تظهر هذه البيانات أن هجمات الحوثيين على منشآت النفط والغاز اليمنية لم تترجم إلى تدابير مضادة من قبل الحكومة أو التحالف لتقييد تدفق الوقود إلى الحديدة، مما يشير إلى الدفع نحو خفض التصعيد على الرغم من التدابير التصعيدية للحوثيين على الجبهات العسكرية والسياسية والاقتصادية.

وبينما تستمر المناقشات الخلفية، وربما المباشرة، أكد رئيس المجلس الرئاسي للقيادة، الدكتور رشاد العليمي، التزامه بدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون خلال العام الجديد. تجدر الإشارة إلى أنه يعتقد أن الحوثيين يحققون إيرادات أكثر من الحكومة - ما يقدر بنحو ٢ مليار دولار سنويا، بشكل رئيسي من الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم والنفط الإيراني. على سبيل المثال، حقق الحوثيون ما يقدر بنحو ٤٥٣ مليون دولار (أو ٢٧١,٩٤ مليار ريال يمني) من عائدات الجمارك من الوقود الذي يدخل ميناء الحديدة بين أبريل ونوفمبر ٢٠٢٢، وفقا لأحدث تقرير لفريق خبراء الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٣. وعلى الرغم من مواردها المالية ورسومها الباهظة، بما في ذلك "ضريبة الخمس على العديد من الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك في قطاعات المعادن والهيدروكربونات والمياه وصيد الأسماك"، فقد رفضت دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم التي يستحقونها.

الآثار في سطور

كانت الموارد المالية للحكومة ضيقة لفترة طويلة، وتعهدت المملكة العربية السعودية مؤخرا بأكثر من ٣ مليارات دولار من المساعدات، مشروطة بـ "الإصلاحات". ووفقا لمصدرين مطلعين، جعل الحوثيون تعليق الدعم السعودي للحكومة أحد مطالبهم الأساسية في محاولة لإضعافها أكثر. وبينما تواصل الحكومة العمل على إصلاح مضخة النفط في الضبة، والتي ستكلف ما يقدر بنحو ٥٠ مليون دولار وتستغرق ما يصل إلى ستة أشهر، فإنها ستواجه العديد من التحديات.

أولا، ستواجه قريبا مشاكل خطيرة في دفع رواتب الموظفين المدنيين والأمنيين والعسكريين في الأراضي الخاضعة لسيطرتها. في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، يعتقد أن الحكومة قد حققت ما يقدر بنحو مليار دولار من عائدات النفط سنويا، وهو ما يمثل أكثر من ٥٠٪ من إجمالي إيراداتها، وفقا لمسؤول حكومي كبير. تمكنت الحكومة من تغطية رواتب أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص في الخدمة المدنية وأكثر من ٣٠٠,٠٠٠ في القطاعين العسكري والأمني باستخدام هذه الأموال إلى حد كبير. ومع حرمان هجمات الحوثيين الحكومة من القدرة على تصدير النفط وخفض إيراداتها بأكثر من النصف، لن تتمكن الحكومة قريبا من دفع الرواتب. وفي محاولة لتعويض الحرب الاقتصادية التي يشنها الحوثيون، أعلنت الحكومة عن زيادة بنسبة ٥٠٪ في الرسوم الجمركية على السلع غير الأساسية في ٨ كانون الثاني/يناير. ومن غير الواضح إلى أي مدى ستفيد هذه الخطوة الحكومة حيث يتطلع ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الحوثيون إلى تعزيز حركة المرور.

ثانياً، يمكن للتحديات الاقتصادية المتنامية أن تزيد من تعميق الاضطرابات الاجتماعية. كان الوضع الأمني في حضرموت على وشك التصعيد، لا سيما بين القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي، وحلف قبائل حضرموت، والحكومة. ففي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، أصدر حلف قبائل حضرموت بياناً رفض فيه "دخول قوات من خارج حضرموت"، في إشارة إلى تلك المتحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي. ومن المرجح أن يؤدي الضغط الاقتصادي المتزايد على الحكومة إلى تأجيج هذه الاضطرابات وتفاقم الصراع على الموارد والسيطرة على الأراضي.

ثالثاً، لا شك أن الحرب الاقتصادية التي يشنها الحوثيون وهجماتهم على البنية التحتية النفطية الحيوية ستؤدي إلى تفاقم الفقر والأزمة الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وبالنظر إلى أن الأسر اليمنية يبلغ متوسط عدد سكانها ٦,٧ نسمة، وفقاً لأرقام دولة ما قبل الحرب، فإن سبل عيش ما يقرب من ٣,٤ مليون شخص أصبحت الآن على حافة الهاوية. وفي فبراير ٢٠٢٣، انتقد الحوثيون الرسوم الجمركية التي فرضتها الحكومة على الحكومة، مستغلين زيادتها الأخيرة، لتقويض ثقة التجار في الحكومة وتحويل الحركة التجارية من موانئ المكلا وعدن إلى الحديدة، وبالتالي زيادة إيراداتهم الخاصة. تأتي حرب الحوثيين المزدوجة ضد كل من الحكومة المعترف بها دولياً والمدنيين اليمنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم في وقت يزداد فيه انخفاض التمويل الإنساني الدولي.

رابعاً، ستؤدي الموارد المالية الحالية للحكومة أيضاً إلى الحد من قدرتها على الحفاظ على فعالية الخدمات اللوجستية العسكرية والتسليح والعمليات والتنسيق العام. لا يزال الحوثيون مصممين على الاستيلاء على مأرب، موطن شركة صافر للنفط، وهناك احتمال كبير بأن يشنوا حملة عسكرية أخرى في عام ٢٠٢٣ أو ٢٠٢٤، بعد أن أمضوا فترة الهدنة التي استمرت ستة أشهر في العام الماضي في توسيع عمليات التجنيد والتعبئة وتخزين الأسلحة. وإلى جانب الضعف والتشرذم داخل المجلس الرئاسي، لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الحكومة، نظراً إلى مواردها الشحيحة، وسيطرتها على المؤسسات العسكرية والأمنية، وعدم وجود مسار واضح لدمجها، ستكون قادرة على تنفيذ عمليات هجومية ودفاعية فعالة.

خامساً، قد يتأثر استقرار العملة إذا كان النفط هو المصدر الوحيد للعملة الأجنبية. في الوقت الحاضر، يعد النفط واحد من أكبر مصادر العملة الأجنبية للحكومة، بالإضافة إلى الدعم السعودي. قد يكون البنك المركزي اليمني قادراً على الاستفادة من جزء من حصة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي لتغطية مزاداته الأسبوعية للعملة الأجنبية والحفاظ على استقرار الريال اليمني في نطاق ١,١٠٠-١,٢٠٠ ريال على المدى القصير، لكن ذلك لن يساعد إلا لمدة ثلاثة إلى أربعة أشهر. على الرغم من أن الرياض وجهت مليار دولار من تعهداتها البالغ ٣ مليارات دولار لليمن عبر صندوق النقد العربي في نوفمبر ٢٠٢٢، إلا أنه سيتم صرف المبلغ ببطء على مدار ٢٠٢٣-٢٠٢٥ ويتوقف ذلك على الإصلاحات. وهذا، مثل بقية التعهد السعودي، يجعل دعم الحكومة مشروطاً وبطيئاً وغير كافٍ.

سادساً، سيستمر النطاق المتزايد للتهديدات الحوثية للتجارة البحرية الدولية والملاحة في زيادة المخاطر، ليس فقط بالنسبة للحكومة، ولكن أيضاً لأصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين أيضاً.

الإدانات ليست كافية

أدان الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا ومجلس التعاون الخليجي بوضوح هجمات الحوثيين على البنية التحتية للطاقة والبحرية في اليمن، ولكن هناك المزيد الذي

يمكن عمله. ومن شأن التحركات السياسية التالية، التي تستهدف الحكومة والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وحلفاء غربيين آخرين، أن تساعد في ذلك أيضا.

يجب على الحكومة اليمنية وأصدقائها في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وأماكن أخرى العمل بشكل تعاوني لمعالجة ضعف البنية التحتية النفطية في اليمن أمام هجمات الحوثيين بالطائرات بدون طيار والصواريخ، بما يتماشى مع التدابير الأمنية المتخذة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. في منتصف شباط/فبراير ٢٠٢٣، زار وفد رفيع المستوى من الأمن والدفاع الأمريكي الرياض لعقد محادثات استراتيجية بين الولايات المتحدة ودول الخليج حول الأمن والدفاع الإقليميين، بما في ذلك مناقشات حول الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل والأمن البحري. وبالنظر إلى موقع اليمن الجغرافي الاستراتيجي والتهديدات الاستراتيجية التي يشكلها الحوثيون، ينبغي إشراك حكومة اليمن في مثل هذه المحادثات. كما أنها تحتاج إلى قدرات دفاعية وبرامج لبناء القدرات يمكن أن تساعد في ردع هجمات الحوثيين المستقبلية حتى تتمكن من استئناف صادرات النفط بأمان، إلى جانب أنظمة الإنذار المبكر وتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية واللوجستية.

يجب على دول الخليج والغرب تطوير استراتيجية لمعالجة الآثار طويلة الأجل لبرنامج الحوثيين للطائرات بدون طيار والصواريخ كجزء من تهديدات إيران الأوسع للأمن والاستقرار عبر المنطقة. إن هجمات الحوثيين على الطاقة اليمنية والبنية التحتية البحرية لها آثار خطيرة على الأزمة الإنسانية وتستخدم كأسلحة تجويع في انتهاك للقانون الدولي. وسيكون تنفيذ العقوبات من قبل الولايات المتحدة وحلفائها التي تستهدف الحرس الثوري الإسلامي، الذي يدعم الحوثيين ويزودهم بالأسلحة والتكنولوجيا، على نقل الطائرات بدون طيار والصواريخ إلى روسيا جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية.

ويتعين على الحكومة أن تكثف الإصلاحات لزيادة الثقة الدولية والتعجيل بالتمويل، ولكن يتعين على المجتمع الدولي ألا يكرر أخطاء اشتراط المساعدات نظرا لمستوى التقلبات. كما يجب على الحكومة العمل على زيادة الإيرادات غير النفطية وضمان أن تعكس الرسوم الجمركية أسعار السلع الأساسية لحماية المستهلكين.

وبالنظر إلى الموقف الاقتصادي الصعب للحكومة ومطالب الحوثيين، يجب على المملكة العربية السعودية، التي أنفقت بالفعل أكثر من ١٠٠ مليار دولار على الحرب، تقديم الدعم الاقتصادي لدفع الرواتب والاستمرار في دعم مشاريع التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار والتنمية.

وقد مكن اختلال توازن القوى العسكري الحالي ميليشيا الحوثي من ضرب البنية التحتية اليمنية الحيوية دون أي خطر من الانتقام. وقد أشار الحوثيون إلى أنهم قد يستأنفون الهجمات عبر الحدود إذا قرروا ذلك، وكذلك الضرب محليا. وفي سياق ما بعد وقف إطلاق النار، يمكن استخدام هذه القدرة لاستهداف مسؤولين رفيعي المستوى على غرار الطريقة التي استهدفت بها الجماعات شبه العسكرية العراقية المرتبطة بإيران مقر إقامة رئيس الوزراء العراقي في المنطقة الخضراء ببغداد في أواخر عام ٢٠٢١. لذلك، يجب أن يظل تحسين القدرات الدفاعية لدول الخليج والقوات المسلحة اليمنية، وخاصة ضد الطائرات بدون طيار التي تحلق على ارتفاعات منخفضة والهجمات المعقدة، أولوية على مستوى الخليج، ودمج اليمن في ذلك.

من المحتمل جدا أن تؤدي هجمات الحوثيين على الموانئ اليمنية إلى زيادة عسكرة وتأمين البحرين العربي والأحمر. وسيطلب ذلك من الحكومة تحسين قدراتها البحرية وخفر السواحل، بما في

ذلك عن طريق التعاون مع الدول العربية والغربية، لاعتراض تدفق الأسلحة والمعدات الإيرانية. إذا كان الحلفاء في الغرب حقيقيين، وما لم تتم معالجة هذه القضايا بجدية وبشكل كاف، فإن قدرات الحوثيين المتعددة المدى وغير التقليدية ستشكل تهديدا طويلا للأجل لليمنيين والمنطقة الأوسع وما وراءها.

<https://www.mei.edu/publications/under-pressure-houthis-target-yemeni-government-economic-warfare>

المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة: خلافات حول النفط واليمن

وول ستريت جورنال

ستيفن كالين وسمر سعيد



عندما استضافت أبو ظبي قمة لقادة الشرق الأوسط في قصر ساحلي في يناير/كانون الثاني، كان هناك غياب صارخ لولي العهد السعودي محمد بن سلمان. وقيل شهر، غاب كبار قادة الإمارات العربية المتحدة عن قمة صينية عربية رفيعة المستوى في الرياض.

وقال مسؤولون خليجيون إن الأمير محمد والرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان تغيبا عن أحداث بعضها البعض عمدا، حتى في وقت حضور حكام الأردن ومصر وقطر وغيرها. وكشف ذلك عن خلاف متزايد بين الشركاء الأمنيين للولايات المتحدة المتجاورين الذين ساروا معًا لسنوات على خطى السياسة الخارجية للشرق الأوسط.

لا تزال المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حليفين رسميا، في حين تباعدتا على عدة جبهات، حيث تنافستا على الاستثمار الأجنبي والنفوذ في أسواق النفط العالمية واختلفتا في اتجاه حرب اليمن. وظهرت الخلافات خلف الأبواب المغلقة، لكنها تنتشر بشكل متزايد إلى العلن مما يهدد بإعادة ترتيب التحالفات في الخليج الغني بالطاقة في وقت تحاول فيه إيران ممارسة المزيد من النفوذ في جميع أنحاء المنطقة، بينما أدت حرب روسيا في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار النفط الخام وتشابك عملية صنع القرار في أوبك.

وقال أشخاص مطلعون على الرحلات إن مستشار الأمن القومي الإماراتي الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان، المقرب من الأمير محمد، سافر مرارا وتكرارا إلى المملكة السعودية للقاء زعيمها الفعلي البالغ من العمر ٣٧ عاما، لكن ذلك فشل في تخفيف التوترات. وفي مناسبة واحدة على الأقل بعد

قمة يناير/كانون الثاني في أبو ظبي، لم يتمكن الشيخ طحنون من تأمين لقاء مع ولي العهد السعودي، على حد قول بعض الأشخاص.

كان الشيخ محمد، البالغ من العمر ٦١ عاماً، مرشداً لولي العهد السعودي، قبل بضع سنوات في رحلة تخييم ليلية في الصحراء السعودية الشاسعة، برفقة صقور مدربة وحاشية صغيرة، حسبما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال. لكن في الأونة الأخيرة، انفصل الرجلان عن بعضهما البعض لأنهما يقدمان رؤى متباينة للقيادة.

وقالت دينا اسفندياري، كبيرة مستشاري الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية "حتى سنوات قليلة مضت، لم يسمع بهذا النوع من الانقسام والسعي العلني لتحقيق أهداف تتعارض مع ما يسعى إليه الأشقاء". "الآن أصبح الأمر طبيعياً بشكل متزايد." وقد رفض مسؤولون إماراتيون التعليق. ولم يرد المسؤولون السعوديون على طلبات للتعليق.

وفي تغريدة في فبراير، أكد أنور قرقاش، مستشار السياسة الخارجية الإماراتية للشيخ محمد، على وحدة الإمارات العربية المتحدة مع المملكة العربية السعودية، وقال إن التقارير حول التحولات في التحالفات الخليجية خاطئة وتخلق انقسامات في وقت تحتاج فيه المنطقة إلى التضامن.

وقال مسؤولون خليجيون إن الإمارات سحبت معظم قواتها البرية من اليمن في عام ٢٠١٩ لكنها لا تزال تخشى تهمة إشعالها من المناقشات حول مستقبلها حيث تواصل المملكة العربية السعودية محادثات مباشرة مع المتمردين الحوثيين لإنهاء الحرب. كما قال مسؤولون خليجيون إن الإمارات تريد الحفاظ على موطئ قدم استراتيجي على الساحل الجنوبي للبلاد وإبراز القوة في البحر الأحمر لتأمين الطرق البحرية من موانئها إلى بقية العالم.

وفي ديسمبر، وقعت الإمارات العربية المتحدة اتفاقية أمنية مع الحكومة اليمنية المدعومة من السعودية تسمح للقوات الإماراتية بالتدخل في البلاد في حالة وجود تهديد وشيك، وتدريب القوات اليمنية في الإمارات العربية المتحدة وتعميق التعاون الاستخباراتي، وفقاً لمسؤولين سعوديين وإماراتيين وغربيين. وتسعى الإمارات أيضاً إلى بناء قاعدة عسكرية ومدجج على جزيرة في مضيق باب المندب في الطرف الجنوبي من البحر الأحمر، وفقاً لمسؤولين خليجيين.

وأضاف مسؤولون خليجيون إن المسؤولين السعوديين اعترضوا سرا على الاتفاقية الأمنية وخطط القاعدة، ويرون أن الإماراتيين يعملون ضد أهداف الرياض الرئيسية المتمثلة في تأمين حدودها التي يبلغ طولها ٨٠٠ ميل ووقف هجمات الحوثيين بالطائرات بدون طيار والصواريخ.

ورداً على ذلك، نشر السعوديون قوات سودانية من التحالف العسكري العربي في مناطق قريبة من العمليات الإماراتية، وهو ما اعتبره المسؤولون الإماراتيون تكتيكا للترهيب، بحسب مسؤولين خليجيين.

وفي ديسمبر، عندما لم يحضر الشيخ محمد قمة الصين في الرياض، قال المسؤولون السعوديون إنهم فسروها على أنها علامة على الاستياء الإماراتي من المنافسة المتزايدة في اليمن. وبدلاً من الشيخ محمد، حضر حاكم إمارة الفجيرة الصغيرة القمة التي شارك فيها الزعيم الصيني شي جين بينغ.

<https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-and-u-a-e-clash-over-oil-yemen-as-rift-grows-ff286ff9>

على الرغم من هدوء العنف، إلا أن الأزمة الإنسانية في اليمن لا تزال خانقة

RESPONSIBLE STATECRAFT

بليز مالي



منذ انتهاء الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة في اليمن في أكتوبر الماضي، علقت الأطراف المتحاربة بشكل غير مستقر أعمالها العدائية. ويبدو أن الأمل في هدنة أخرى أو وقف لإطلاق النار أو تسوية تفاوضية أخرى في الوقت الحالي في أيدي المحادثات التي توسطت فيها عمان مباشرة بين السعوديين والحوثيين، وليس المسار الذي تقوده الأمم المتحدة والذي أسفر عن الهدنة الأولى.

وعلى الرغم من توقف القتال، والتخفيف المحدود للقيود على الاستيراد التي كانت جزءا من الهدنة، لا تزال هناك أزمة إنسانية مستعرة في اليمن. وقالت أنيل شيلين، زميلة الأبحاث في معهد كوينسي، لـ **Responsible Statecraft** في مقابلة: "توقع الكثير من الناس أن تتحسن الظروف". ومع ذلك، "يشعر الكثيرون بالإحباط لأن القليل جدا قد تحسن بالفعل". ولا تزال أسعار المواد الغذائية مرتفعة للغاية بالنسبة للكثيرين، خاصة وأن الرواتب لا تزال غير مدفوعة.

وفي علامة على إحراز بعض التقدم، ذكرت رويترز في ٢٦ فبراير / شباط أن الحديدة تلقت أول سفينة تحمل بضائع عامة منذ سنوات وأنه "تم فحصها من قبل هيئة تابعة للأمم المتحدة أنشئت لمنع شحنات الأسلحة من دخول اليمن". ووفقا لرويترز، "في السنوات السبع الماضية، منحت آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش التي تتخذ من جيبوتي مقرا لها الموافقة فقط للسفن التي تحمل سلعا محددة مثل المواد الغذائية والوقود وزيت الطهي". ووصف مسؤول من الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا الإجراء بأنه "خطوة لبناء الثقة" في المفاوضات الجارية.

وقال عبد الغني الإرياني، المحلل اليمني في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، لـ **Responsible Statecraft**. "طالما أنهم [السعوديون والحوثيون] يتفاوضون، فإن الهدنة ستستمر"، لكن عندما يصلون إلى نقطة يفقدون فيها الأمل في عقد صفقة مع السعوديين، سيستأنف القتال".

في غضون ذلك، وفي غياب ضغوط من المجتمع الدولي، لا يرى الإرياني أملا كبيرا في حدوث تحسن جوهري للأزمة. "لقد استخدم الجانبان الاقتصاد كسلاح لأكثر من ثماني سنوات. لذلك إذا

لم يحصل السعوديون على ما يريدون، فسوف يغلقون الموانئ والمطار مرة أخرى. سيعيدون الوضع إلى ما كان عليه». أما بالنسبة للحوثيين، "فهم لا يريدون تحسين الوضع الإنساني لأنه يضعف قدرتهم على تعبئة الناس للحرب. (...) لذلك إذا لم تقترب الحرب من نهايتها، فإنهم لا يريدون أن يروا أي تحسن في الوضع الإنساني".

وكما لاحظ المحللون، كلما طال الحرب دون حل طويل الأجل، كلما أصبحت قيادة الحوثيين أكثر رسوخا وقوة، وكلما استمروا في السعي لتحقيق نتائج متشددة في المفاوضات.

ومع استمرار الصراع، تطورت الحقائق على الأرض، واستمر الحوثيون في تعزيز سلطتهم ويعتقدون الآن أنهم يتفاوضون من موقع قوة. ويؤكد تقرير صدر مؤخرا عن مجموعة الأزمات الدولية أن "الأمر مسألة وقت فقط، في تقدير الحوثيين، قبل أن يتم استيفاء شروطهم أو اجتياحهم البلاد". وكما قال الإيراني لـ **Responsible Statecraft** ، فإنهم يسعون الآن إلى "سلام المنتصر".

ويعني هذا المأزق أن هناك خطرا حقيقيا يتمثل في إمكانية تجدد الأعمال العدائية في أي وقت، مما يثير تساؤلات حول تورط الولايات المتحدة. وفي ظل غياب اتفاق رسمي، يستمر التهديد بالغارات الجوية السعودية، والتي يمكن أن تكون حادة بشكل خاص إذا قرر الحوثيون استئناف الهجمات عبر الحدود.

وكما خلص مؤخرا بروس ريدل، الزميل الأقدم في معهد بروكينغز، إلى أن "الضرورة الملحة هي وقف الحصار تماما وإيصال المساعدات إلى الشعب اليمني. يجب أن يدعو قرار جديد لمجلس الأمن الدولي إلى الإنهاء الكامل للحصار وحرية التنقل لليمنيين. يجب أن يكون ذلك أولوية لأمريكا".

<https://responsiblestatecraft.org/2023/03/01/yemen-is-still-confronting-a-humanitarian-crisis>